

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٤٠

الأربعاء، ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١١/٤٠

نيويورك

الرئيس	السيد غاسبار مارتينس	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد غاسو ماتوسيس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فيتريكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد أو كامورا

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2016/182)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1605785 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(S/2016/182)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والسفير رملان بن إبراهيم، الممثل الدائم للمليزيا، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهني أنغولا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

معروض على أعضاء المجلس أحدث تقرير للأمين العام (S/2016/182) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والذي يتناول بالتفصيل عمل البعثة خلال الأشهر الستة الماضية.

تواصل العملية الرامية إلى الانتقال الديمقراطي تحقيق عدد من الإنجازات الهامة، ولكنها في الوقت نفسه لا تزال محفوفة بمخاطر شديدة. وقبل أسبوعين، في ١٧ شباط/فبراير، احتفلت ليبيا بالذكرى السنوية الخامسة لثورة عام ٢٠١١. ولكن بعد مرور خمس سنوات، يسمح الفراغ السياسي والعسكري الراهن للجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية بترسيخ جذورها. ولا بد من القول بكل وضوح إن ليبيا اليوم ليست لديها مؤسسات حكومية فاعلة.

وبقلب مثقل للغاية بالأسى أبدأ إحاطتي الإعلامية بالإشارة إلى أن الحالة الإنسانية في ليبيا قد ازدادت تدهورا في ظل ضعف تمويل خطة الاستجابة الإنسانية. إن ليبيا بلد يبلغ تعدادها ستة ملايين نسمة ويملك موارد كبيرة، ولكن على مستوى البلد، هناك ٢,٤ مليون شخص يحتاجون إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية. وأكثر من ٤٠ في المائة من مرافق الرعاية الصحية في ليبيا لا تعمل. ويؤثر نقص اللقاحات سلبا على أكثر من مليون طفل دون سن الخامسة. ويعاني نحو ١,٣ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. ومن الضروري الآن أن تضطلع الجهات السياسية الفاعلة الليبية بالمسؤولية وأن توقف المعاناة الإنسانية، وهو أمر يصب في المصلحة العليا للشعب الليبي.

إن الأغلبية الساحقة من الشعب الليبي تؤيد الاتفاق السياسي الليبي. والأغلبية الساحقة تؤيد تشكيل حكومة وفاق وطني، تتصدى بفعالية للتهديدات القائمة. والأغلبية الساحقة تريد السلام الآن وتستحقه. غير أن بعض المسؤولين السياسيين على كلا الجانبين ما زالوا يرفضون الاستماع إلى أصوات الشعب الليبي ويسعون إلى تحقيق مصالحهم السياسية الضيقة الخاصة.

في آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7577)، وعدت بتوسيع قاعدة دعم الاتفاق

المضي قدما بسرعة في تشكيل حكومة الوفاق الوطني. والبلد بحاجة إلى المضي قدما الآن وإلا فإنه سيواجه خطر الانقسام والانهيار. ولذلك، أعتزم المضي قدما على النحو التالي:

أولا، جنبا إلى جنب مع الليبيين والمجتمع الدولي، سنواصل الدعوة إلى تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي. فهذه هي الخطة؛ ولا توجد بدائل. ويجب السماح لحكومة الوفاق الوطني، التي اقترحتها المجلس الرئاسي، بتولي مهامها في طرابلس في أقرب وقت ممكن. ولا بد من محاسبة أولئك الذين يهددون المجلس الرئاسي ويعملون بنشاط لمنع من تولي السلطة في طرابلس على أساس قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، ينبغي إنشاء فروع للحكومة في شرق ليبيا، حيث تتطلب بنغازي اهتماما خاصا، وكذلك في الجنوب.

وأنا أشكر رئيس الوزراء فايز السراج على مثابرتة وصموده خلال الأسابيع الأخيرة. وأشجع جميع أعضاء المجلس الرئاسي على الوقوف معا متحدين. وندعو القيادة السياسية للبلد إلى دعم المسار المين في الاتفاق السياسي الليبي ومواصلة اتباعه، وأرحب بالاجتماعات التحضيرية لمجلس الدولة. وأتطلع إلى عقد الاجتماع الرسمي الأول لمجلس الدولة في طرابلس في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، نظرا للحالة الأمنية وتمدد تنظيم داعش، لا بد من توحيد وإصلاح قوات الأمن الليبية. وأحث المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني على إنشاء آلية لتحقيق هذا الهدف على الفور. ويقف المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة.

ثالثا، يتعين توسيع نطاق دعم الاتفاق السياسي الليبي. وسيطلب ذلك اتباع نهج تكميلي مواز، ينطلق من القاعدة. ويجب زيادة تعزيز منظمات المجتمع المدني، والشباب، والنساء. ولا بد أن يؤدي شيوخ القبائل والبلديات دورا

السياسي الليبي. ولم يتوقف زملائي ولا أنا شخصا ولا المجتمع الدولي عن التواصل مع أولئك الذين يعارضون الاتفاق السياسي الليبي. ولكن حتى الآن لم تتمكن من إقناعهم بالسير في طريق السلام والوحدة.

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، عرض المجلس الرئاسي تشكيلا وزاريا على مجلس النواب للموافقة عليه. وصوت المجلس للموافقة على الاتفاق السياسي الليبي من حيث المبدأ، وهو خبر جيد، ولكنه طلب من المجلس الرئاسي ترشيح مجلس وزراء جديد أصغر حجما. وبعد أيام من المداولات التي لا تعرف الكلل، انتهى المجلس الرئاسي في ١٤ شباط/فبراير من وضع قائمة جديدة بالمرشحين لشغل مناصب في تشكيل وزاري مبسط. وقبل بضعة أيام، في ٢٢ شباط/فبراير، اجتمع مجلس النواب للنظر في التشكيل الوزاري الثاني الذي اقترحه المجلس الرئاسي. ومع ذلك، فإن أقلية من البرلمان الذين عارضوا التصويت ولجأوا إلى التهديد والتخويف عرقلوا جلسة البرلمان، مما حال دون تمكن الأغلبية من التعبير عن آرائهم بحرية. غير أن تلك الأغلبية جمعت ١٠٠ توقيع من أجل دعم الموافقة على مجلس الوزراء الجديد وإقرار برنامجه.

وإنني على اقتناع بأنه كان بالإمكان أن نشهد تصويتنا إيجابيا في ٢٢ شباط/فبراير لو أن قيادة مجلس النواب أظهرت العزم والتصميم على إجراء اقتراع بشأن حكومة الوفاق الوطني. ومن ثم، فقد بعثت برسالة إلى رئيس مجلس النواب لكي يسجل إرادة الأغلبية الديمقراطية ويضفي الطابع الرسمي على تأييدها لحكومة الوفاق الوطني. وإذا لم يحدث ذلك الاعتراف من قبل مجلس النواب ولم يعلن موافقته بحلول أوائل الأسبوع المقبل، يتعين على الليبيين مواصلة العمل. وأنا أعتزم الدعوة مجددا إلى عقد الحوار السياسي الليبي لاستكشاف الطريق إلى الأمام، تمشيا مع الاتفاق السياسي الليبي.

إن ليبيا لا يمكن أن تظل رهينة للأقلية في مجلس النواب وفي المؤتمر الوطني العام. ففي كلا المحفلين، هناك أغلبية واضحة تؤيد

بالغ إزاء التقارير غير المؤكدة عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض المناطق التي استولى عليها الجيش الوطني الليبي. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه نتيجة للصراعات العنيفة، فإن أجزاء كبيرة من بنغازي هي حطام اليوم. ولا بد أن تكون أولويات الحكومة الجديدة هي التوصل إلى وقف إطلاق النار لدواع إنسانية وتقديم المعونة الإنسانية وإنشاء صندوق لتعمير بنغازي. وفي جنوب ليبيا، لا يزال الصراع على الصعيد الوطني وغياب الأجهزة الأمنية الفعالة يؤديان إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية. والاشتباكات المتقطعة مستمرة في سبها والكفرة.

وتجزؤ الجهات الفاعلة الأمنية وانشغالها بتعزيز نفوذها في المناطق الخاضعة لسيطرتها أتاحت المجال أمام تنظيم داعش ليعمل دون ضابط في العديد من الأماكن. وقد تبع الغارة الجوية التي شنت على تنظيم داعش بسيراطة في ١٩ شباط/فبراير، تصاعد في الاشتباكات حيث سعت قوات الأمن المحلية والجماعات المسلحة إلى طرد تنظيم داعش من المدينة. وخلال الهجوم في الأسبوع الماضي، قتل تنظيم داعش ١٧ شخصا، قاطعا رؤوس العديد منهم. كما استمر تنظيم داعش في تنفيذ عدة عمليات قطع رؤوس وارتكاب الفظائع في معقله بسرت. ويشكل تنظيم داعش في ليبيا تهديدا ملحا ومتزايدا على ليبيا، والمنطقة وخارجها. ومع ذلك، لن يكون بالإمكان استدامة مكافحة التطرف العنيف إلا إذا قادته حكومة وحدة وطنية تضع برنامجا وطنيا وتحدد الأولويات للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا التي يواجهها البلد، وتعمل على تلبية تطلعات الشعب الليبي وتوقعاته.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أنشأ مجلس الرئاسة لجنة أمنية مؤقتة لتيسير تنفيذ الترتيبات الميمنة في الاتفاق السياسي الليبي. وتقوم البعثة بدعم اللجنة في جهودها الرامية إلى وضع خطة أمنية قابلة للتطبيق من شأنها تمكين حكومة الاتفاق الوطني من

حاسما. وأعتزم العمل مع السلطات المختصة المسؤولة عن تحقيق المصالحة الوطنية في حكومة الوفاق الوطني الجديدة من أجل الترتيب للمنتديات الإقليمية للزعماء القبليين ورؤساء البلديات لمواكبة عملية بناء الدولة. ويمكن أن يؤدي ذلك في وقت لاحق إلى مجلس شوري على مستوى البلد كله.

رابعا، في نفس الوقت، ينبغي لجمعية صياغة الدستور أن تقدم مسودة الدستور في الوقت المحدد لإجراء استفتاء. وتحقيقا لهذه الغاية، أعرب عن امتناني لحكومة عُمان التي عرضت استضافة المعتكف. وأحث جميع أعضاء جمعية صياغة الدستور، بمن فيهم مقاطعوها، إلى اغتنام هذه الفرصة وحل المشاكل المعلقة.

في كل من شرق ليبيا وغربها، هناك جهات تلتزم ببذل كل ما في وسعها لتقويض العملية السياسية، فضلا عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني وتنصيبها في العاصمة. يجب إبلاغ هذه الجهات الفاعلة بشكل لا لبس فيه أنه قد طُفح الكيل. لقد حان الوقت لأن تساند مصالح الشعب الليبي لا أن تقف ضده. وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، في حين أن العملية السياسية بطيئة للغاية، فإن تنظيم داعش يستغل الفراغ السياسي والأمني وهو آخذ في التوسع إلى الغرب والشرق والجنوب. ولئن كانت موارد ليبيا المالية تنضب، فإن الشبكات الإجرامية، بما في ذلك تهريب البشر، تزدهر. وتصاعد إن الصراع في بنغازي في الأيام الأخيرة عندما بدأت قوات تحارب تحت راية الجيش الوطني الليبي، عمليات هجومية ضد مجلس شوري ثوار بنغازي وتنظيم داعش. وسيطرت هذه القوات منذ ذلك الحين على عدد من المناطق التي كانت سابقا تحت سيطرة مجلس شوري ثوار بنغازي، ونجحت في طرد تنظيم داعش من عدد من الأحياء الرئيسية التي كانت سابقا تحت سيطرته وعاد العديد من المشردين نتيجة للتراع في بنغازي إلى أحيائهم التي كانوا يقطنونها سابقا واستعادوا منازلهم. ومع ذلك، فإنني أشعر بقلق

على الرغم من العديد من العقبات والصعوبات والإحباط في عملهم اليومي، فإنهم زملاء ملتزمون وعلى درجة عالية من الاحتراف، وأنا ممتن جدا لهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كوبلر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير إبراهيم.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): وفقا للفقرة ٢٤ (٥) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة بموجب القرار نفسه. ويغطي التقرير الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٦.

وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، وجهت اللجنة رسالة إلى الممثل الدائم لليبيا، استرعت فيها انتباهه إلى التوصية، الواردة في التقرير المؤقت لفريق الخبراء، فيما يتعلق بوحدة المؤسسة الوطنية للنفط وحياد مصرف ليبيا المركزي.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ردت اللجنة على طلب للحصول على توجيهات من إحدى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ حظر الأسلحة فيما يتعلق بالتخلص من مواد عسكرية مصادرة.

وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أصدرت اللجنة مذكرتها الرابعة للمساعدة على التنفيذ من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الحظر المفروض على السفر المتعلق بنظام الجزاءات المفروض على ليبيا. وكما هو الحال بالنسبة للمذكرات الأخرى من قبيل هذه المذكرات التي تتعلق بحظر الأسلحة وتجميد الأصول، فإنه يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للجنة بجميع اللغات الرسمية.

في ١٥ كانون الثاني/يناير، أبلغت اللجنة الممثل الدائم لليبيا بشأن وثيقة مزورة تدعي بأنها صادرة عن اللجنة المنشأة عملا

إرساء دعائمها في طرابلس. وفي غرب ليبيا، مع ذلك، فإن رفض السلطات القائمة في طرابلس السماح بتحليق طائرات الأمم المتحدة وهبوطها قد أعاق جهودنا بشدة. ومنذ بداية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومن الناحية العملية تم رفض جميع طلباتنا للسفر إلى طرابلس والمناطق المحيطة بها، باستثناء بضعة طلبات.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتواصل البعثة توثيق العديد من حالات حيث قامت الجماعات المسلحة في جميع أرجاء البلد باختطاف المدنيين على أساس الهوية أو الانتماءات السياسية أو لمجرد طلب الفدية. وغالبا ما يتعرض المختطفون لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ونرحب بقيام الادعاء العام بإنشاء لجنة قضائية لاستعراض حالة جميع المحتجزين في مطار معيتيقة في طرابلس.

وواصلت الدعوة بقوة لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية الليبية، ولا سيما من خلال الدعوة إلى حصة نسبتها ٣٠ في المائة من المناصب الوزارية في حكومة الوفاق الوطني. وللأسف، فإن الدعوات التي وجهتها لم تلق أذنا صاغية.

ويعاني جيران ليبيا من الآثار المباشرة لعدم استقرار البلد. وإنني ملتزم تماما بالحوار معهم من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وأود أن أشكر تونس على مواصلة استضافة البعثة مؤقتا في عاصمتها، وبلدان أخرى في المنطقة على اضطلاعهم بدور مهم في بناء توافق في الآراء. وأقدر أيما تقدير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. وإنني أهني الرئيس كيكويتي على تعيينه ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي في ليبيا. التقيت به قبل بضعة أيام، في ٢٦ شباط/فبراير، وإنني أتطلع إلى تعاوننا الوثيق. وأود أن أشكر على وجه الخصوص المجلس على مشاركته الحثيثة وتأييده بالإجماع لإيجاد حل سياسي للمشاكل في ليبيا.

وأخيرا، أود أن أشكر موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم دعما للعملية السياسية.

كما أشكر السفير رملان بن إبراهيم على تقديمه لتقرير اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

لقد استبشر الليبيون خيراً بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي، واعتماده من جانب مجلس النواب. وترقبوا بحماس تشكيل حكومة الوفاق الوطني، ولكن المعرفين كانوا دائماً قادرين على استخدام التكتيك المناسب لإجهاض أي محاولة لتجسيد الحكومة، بمناورات داخل مجلس النواب وخارجه. ولم يعد خافياً أن الليبيين والمجتمع الدولي واثقون من وجود أغلبية واضحة داخل مجلس النواب تؤيد اعتماد حكومة الوفاق الوطني برئاسة السيد فايز السراج. ولو أتيحت الفرصة للنواب للتصويت، لكانت الحكومة الآن تعمل. وأرجو أن يراجع المعرفون تصرفاتهم، كما أرجو ألا يتسرع مجلس الأمن في معاقبة أولئك الذين يعيقون تنفيذ الاتفاق السياسي.

للأسف، ما زال هناك بين الليبيين من يعتقد أن من مصلحته إعاقه تشكيل حكومة الوفاق الوطني واستمرار حالة الفوضى والانقسام المؤسسي. وهناك أيضاً من يعتقد أن بإمكانه حكم الليبيين بقوة السلاح. وهناك من يحاول استغلال انتصارات الجيش لإعاقه تشكيل حكومة الوفاق، دون أن يفكروا في معاناة الليبيين داخل البلد وخارجه والأخطار التي تهدد البلد في وجوده.

لقد أثبت الليبيون مرة أخرى أنه لا يوجد ما يفرقهم عندما يتأكدون من وجود خطر يهددهم ويهدد بلدهم. لقد رأينا الشباب الوطنيين هذه الأيام يتجمعون من كل المدن المحيطة بمدينة صبراتة في غرب ليبيا ليحاربوا معاً تنظيم داعش ويلاحقوا عناصره. وتناسوا كل الخلافات السياسية السابقة، وقدموا الشهداء إلى جانب إخوانهم من سكان صبراتة في هذه المعركة المصيرية التي تهدف إلى تنظيف المنطقة من الإرهاب. وقد حققوا نتائج كبيرة رغم العراقيل التي تحاول أن تضعها أمامهم قيادات المنطقة، التي كانت تخضع للجماعة

بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، كما تدعي الإذن بوقف تجسيد الأصول المحمّدة التي يملكها مصرف ليبيا المركزي. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن مصرف ليبيا المركزي لم يخضع لجزءات الأمم المتحدة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، تلقت اللجنة إخطاراً بموجب الفقرة ١٩ (ب) من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) فيما يتعلق بتدبير تجسيد الأصول، الذي علقه فيما بعد أحد الأعضاء في اللجنة.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، وافقت اللجنة على طلب لتمديد الاستثناء من حظر السفر لمدة ستة أشهر إضافية. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى أن المزيد من المعلومات بشأن منح الإعفاءات من حظر السفر يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للجنة.

وأخيراً، في ٢٩ كانون الثاني/يناير تلقت اللجنة التقرير النهائي لفريق الخبراء، وفقاً للقرار ٢٢١٣ (٢٠١٥). ستناقش اللجنة التقرير والتوصيات الواردة فيه في مشاورات غير رسمية غداً، ٣ آذار/مارس. ودعت اللجنة أيضاً، في رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير، الممثل الدائم لليبيا، أو أعضاء وفده، إلى قراءة التقرير في مكاتب الأمانة العامة بعد المناقشة في اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير إبراهيم على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): يطيب لي أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأشكر السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الهامة. وأهنئه على مثابته في السعي إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين للإسراع بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، الموقع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

لإعادة كل العسكريين الذين لم يرتكبوا جرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان إلى الجيش وإدماج المسلحين الراغبين في الجيش يجب أن يكون على رأس أولويات حكومة الوفاق الوطني والهدف الأول للمساعدة الدولية. وبهذه المناسبة، أريد أن أحذر من أي محاولة لتعزيز قدرات الميليشيات بحجة تجهيزها لمحاربة تنظيم داعش في سرت. فذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الأزمة الليبية، خاصة وأنا شهدنا الميليشيات تنسحب من سرت وتسلمها إلى تنظيم داعش، بمجرد أن بدأت الاشتباكات معها.

سيكون من الصعب توحيد الليبيين ومكافحة الإرهاب والقضاء عليه في ليبيا إذا ما واصلنا التغاضي عن دعم عناصر الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة والإخوان المسلمين لتنظيم داعش، وتسترهم عليه بعد أن تحالفوا معه وأمدوه بالمال والسلاح ومكنوه من السيطرة على درنة وسرت وأجزاء من بنغازي وأوجدوا جيوبا له في مدن ليبية أخرى.

وقد حان الوقت لمطالبة أولئك الذين يستخدمون الدين شعارا لكي نسمع منهم ما لم نسمعه من قبل، وهو إدانتهم لداعش وأنصار الشريعة، ويثبتوا أنهم لا يرتبطون بفكر القاعدة وداعش، أو على الأقل تخلوا عنه، ويقبلوا بما يتفق عليه الليبيون برعاية الأمم المتحدة، ويقبلوا بوجود الدولة الوطنية ويحترموا مؤسساتها ورموزها، ويؤمنوا بالديمقراطية وسيادة القانون والمساواة بين جميع الليبيين، ويثبتوا ذلك بأفعالهم وأقوالهم حتى يصدقهم الليبيون ويثقوا فيهم ويصوتوا لهم ويشركوهم في إدارة شؤون البلد.

وما لم يحصل ذلك، ستبقى نظرة الشك والريبة لدى الليبيين حيال التنظيمين، ولن تستطيع أي قوة أن تفرض على الليبيين بقاءهم في السلطة، حتى ولو أنهم احتكروها في غفلة من الشعب وسيطروا على مفاصل الدولة خلال السنوات الأربع الماضية. وللأسف، هم وهذان التنظيمان ما زالوا ييثون الفرقة

الليبية الإسلامية المقاتلة. وأنا أحيي بهذه المناسبة كل الوطنيين من سكان المدينة وشباب مدن الزاوية وصرمان والعجيلات وجميل والمناطق الأخرى اللذين لبوا نداء الوطن في غياب كامل لأي دعم من حكومة الميليشيات المتطرفة في طرابلس، التي للأسف بدلا من مكافحة الإرهاب، قامت عن طريق عناصر الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة بتهديب جرحى داعش للعلاج في المصحات الخاصة في طرابلس، واكتفت بالإسراع بإعلان تحرير المدينة من تنظيم داعش للتضليل وللتستر على قياداته التي ما تزال فارة ومختفية، وبعضها مختف في العاصمة طرابلس.

لقد أكدت المواجهة مع تنظيم داعش في المنطقة الغربية أن سلطة الميليشيات في طرابلس التي تسمى نفسها حكومة إنقاذ، لا تملك جيشا، وأنها منحازة إلى الإرهاب، بغياها التام عن محاربهه والتواطؤ معه. كما ثبت أن الجيش النظامي الوحيد في ليبيا هو تلك الوحدات التي تقاتل الإرهاب في بنغازي، وتمكنت من تحرير أجدابيا، وتعمل على تحرير درنة وتتأهب في الجبل الغربي لتنفيذ ما تكلف به إذا انسدت الطرق أمام تنفيذ الاتفاق السياسي أو منعت الميليشيات حكومة الوفاق من ممارسة عملها من العاصمة طرابلس، ولم تخضع لأوامرها. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الجيش الليبي والقوات المساندة له على الانتصارات التي حققوها في بنغازي، والتي أدت، لأول مرة منذ سنتين، إلى عودة العائلات إلى بيوتها بعد أن كانت تفر منها. وحثان الوقت لأن تضع حكومة الوفاق، بمساعدة المجتمع الدولي، خطة متكاملة لإعادة إعمار مدينة بنغازي.

إن اعتراض بعض الليبيين على قيادة الجيش وإصرار آخرين على عدم المساس بقيادة الجيش يؤكد أن الليبيين مجمعون على أن الجيش حقيقة واقعة. ومن ثم يصبح من واجب المجتمع الدولي أن يساعد هذا الجيش على أن ينمو ويتوسع على أسس مهنية ووفق المعايير الدولية، ويملك المعدات اللازمة لمحاربة الإرهاب وحماية حدود الدولة. ولا شك في أن وضع برنامج

من جميع أعضاء المجلس للمشكلة ونتطلع إلى أن يتجسد هذا التفهم في قرار يصدر قريبا عن مجلس الأمن.

الليبيون ينتظرون حكومة توحدهم وترعة شؤونهم وتوفر لهم الأمن والخدمات الضرورية وتعيدهم إلى ديارهم. وأملهم معقود على اعتماد حكومة الوفاق الوطني ومباشرتها للعمل من مدينة طرابلس. ونأمل أن يتمكن السيد كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام، من مساعدتهم في تحقيق ذلك، طبعاً بمساعدة هذا المجلس. ولكن، يبقى على الليبيين أن يضعوا انتماءاتهم السياسية وراء ظهورهم ويتحدوا لمواجهة الخطر الأكبر، وهو الإرهاب واحتمال تقسيم الدولة وانهارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع. رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

بين الليبيين ويحثوهم على الاقتتال فيما بينهم، مستخدمين في ذلك قناتي "النبأ" و "التناصح" اللتين يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لوقف بثهما ومعاقبة المسؤولين عليهما، إذا كان المجتمع الدولي جادا في حل الأزمة الليبية. ولعل من المناسب التذكير بأن قناة "التناصح" تبث من المملكة المتحدة، ومن يملكها يحمل جنسيتها، وأبرز المحرضين فيها المفتي السابق وأحد مساعديه وهو كندي من أصل ليبي.

لقد تحدثت في جلسة مجلس الأمن حول ليبيا يوم ١١ شباط/فبراير الماضي (انظر S/PV.7620) عن الخسائر التي تتكبدها ليبيا بسبب عدم قدرة مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار على إدارة أموالها. وقمنا بمشاورات مع أعضاء مجلس الأمن حول ما يمكن أن يصدر عن هذا المجلس لوقف الخسائر دون رفع التجميد طبعاً. ولدينا شعور بوجود تفهم